



إعلان البيضاء: "ليستجيب القانون التنظيمي للأحزاب السياسية لديمقراطية المناصفة"

نظمت الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة يوم الخميس 28 يوليوز 2011 الندوة الوطنية حول "القانون التنظيمي للأحزاب السياسية و ديمقراطية المناصفة: أية علاقة؟" بمشاركة عدد من ممثلات و ممثلي القطاعات الحزبية و مستشارات جماعيات، و مكونات الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، في إطار مسلسل الترافع الذي تخوضه الحركة من أجل تحقيق مبدأ ديمقراطية المناصفة.

و بعد الوقوف على مجموع الاختلالات الواردة في مشروع القانون التنظيمي للأحزاب السياسية و المتنافية مع روح المساواة و المناصفة بين الرجال و النساء الواردة في الفصل 19 و كذا الفصل 12 حول الديمقراطية التشاركية من الدستور المغربي الجديد.

و كون المشروع لا يرقى في تنزيله إلى انتظارات الفاعلات و الفاعلين في الحقل السياسي، المدني و الحقوقي، و بعد مناقشة مشروع القانون التنظيمي للأحزاب الذي نعتبره قانون مؤطرا لباقي القوانين الانتخابية (البرلمان - المجالس المحلية ، الجهوية الغرف المهنية ...) فإن المشاركات و المشاركين في هذا اللقاء الدراسي، التشاوري و التوافقي يعلنون ما يلي:

- التأكيد على الدور الريادي للنساء المغربيات داخل الأحزاب السياسية و جمعيات المجتمع المدني، و كل المؤسسات العمومية، و ما حقته من تراكمات في مسار تثبيت دولة قائمة على الحقوق و الواجبات،
- التثبيت بمبدأ المساواة و المناصفة تنصيها و ممارستها
- العزم على خوض كل الأشكال النضالية (احتجاجات، وقفات، عرائض، اللجوء المحكمة الدستورية..) من أجل انتزاع حقوقنا المشروعة
- دعوة جميع المناضلات من مختلف الحساسيات و المواقع بتوسيع دوائر النضال (داخل الأحزاب السياسية، جمعيات ، النقابات...)،
- دعوة كافة الأحزاب السياسية و الديمقراطية إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية في تنزيل روح المساواة و المناصفة المنصوص عليها دستوريا و المطابقة للمواثيق الدولية،
- الاحتفاظ بحق الحركة في طرح بدائل ممكنة من بينها مبادرة البرلمان الموازي.

الدار البيضاء 28 يوليوز 2011